

دياب: النتائج لا تلبي طموحاتنا.. وحوافز إضافية لمشاريع الطاقة المتجددة

صناعي : قانون جيد في ظروف سيئة

أكمل عجوز أن معظم الدعوات لاستقطاب المستثمرين في الخارج سواء كانوا سوريين غير ذلك، لم تجن ثماراً، فمثلاً فشلت الجهة الاقتصادية التي ذهبت إلى مصر في عام الماضي بإقناع المستثمرين بالعودة إلى سوريا، كيف سيقنع هذا المستثمر بذلك وهو يعلم أنه يحتاج إلى ٢٤ ساعة وقوف على محطات الوقود لتعبئة البنزين لسيارته الشخصية في حلب؟

ووصف عجوز القانون بأنه رائع ولكن ما هو موقوف تنفيذه الظرف الاقتصادي السيئة الفساد المنتشر بكثرة، هذه الأمور التي سببت بخسارة الكثير من صناعي الداخل جعلت أولوياتهم تتتمثل في السفر وليس استثمار الداخلي، مستغرباً من التليل ٢٥ مشروع استثمارياً منذ صدور القانون، معتبراً أن هذا الرقم قليل جداً فيجب لا تقل العدد عن ٥٠٠٠ مشروع استثمار يعمل بأقل، مضيقاً: نحن لستنا بحاجة إلى أرقام لوى ورق فقط.

يذكر أن المجلس الأعلى للاستثمار عقد جتماعاً يوم الخميس الماضي برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسن عربوس الذي شدد على متابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار وفق برنامج الزمنية المحددة، وأهمية توزع المشروعات على كامل الجغرافي وتوزيعها اختلاف المجالات وبما يراعي الإمكانيات المتوافرة في كل محافظة، كما استعرض مجلس مجموعة من المشروعات بمجالات مختلفة يجري التنسيق فيها مع وزارة الصناعة للحصول على الترخيص الصناعي.

تركتز المدائح في الاجتماع حول سرورة تشجيع الاستثمار في مجال توليد طاقة الريحية، وإلقاء الاهتمام المشاريع التي تصنّع الزراعي والاستثمار في قطاع تثروة الحيوانية والإسراع بإعداد الخريطة لاستثمارية في القطاعات.

الخارج لدخول سوق العمل وخاصة إذا كان متبعاً للتقارير والوضع الاقتصادي السوري، فعندما يقرأ قانون الاستثمار ويقارنه بوضع البنية التحتية والوضع المعيشي للمواطن سترداد مخاوفه من عدم الصداقية وسيكون حذراً قبل الدخول للسوق، وذلك سببه عدم الواقعية في الطرح، مشيراً إلى أن أي مستثمر عنده دراسته للسوق التي يريد الدخول إليها يجري حساباً لعدد السنوات التي يحتاجها لاسترداد رأس المال وهذا الأمر مرتبط بالاستهلاك فقدر ما يكون الاستهلاك كبيراً تكون سنوات استرداد رأس المال أقل، مؤكداً أن دخول الاستثمار يحتاج إلى وجود أسواق للتصدير والاستهلاك وهذا غير موجود.

قانون عصري أمام وضع اقتصادي مترد

ولفت شهاداً إلى أنه كان من الأرجى ترتيب البيت الاقتصادي الداخلي من خلال استثمار الملاحة، فالفرص متوفرة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر والتوسيع بالزراعة والطاقة البديلة، لخلق نشاط اقتصادي وذلك ليصبح الأمر مشجعاً أكثر من صياغة قانون استثمار عصري أمام وضع اقتصادي مترد.

قانون ولد ضعيفاً

الصناعي ورجل الأعمال فواز عجوز اعتبر أن قانون الاستثمار الجديد ولد ضعيفاً في ظل الوضع الاقتصادي السيئ وندرة وجود مقومات الاستثمار الأساسية وهي الكهرباء والمازوت والغاز، مشيراً إلى أن هذا القانون لم يحقق أهدافه إطلاقاً ولم يستطع أيضاً جذب مستثمرين من الخارج، ناهيك عن التخوف من الأوضاع السائدة حالياً، ما يؤدي إلى الإحجام عن الاستثمار.

الخارج للأعلى للاستثمار يجتمع شهرياً

يشكل دوري لمناقشة جدول الأعمال الذي تم وضعه وعرض الصعوبات والمعوقات التي تعرّض عمل المستثمر، لافتًا إلى أن هذا المجلس ينامغ بين كل الجهات الحكومية لتكون قرارتها متوافقة لمصلحة القانون، لكنه يضم حاكم مصرف سوريا المركزي ووزير المالية إضافة إلى ممثلين عن الجهات الأخرى المعنية.

لا يعدإنجازاً

من جانبه تساءل الخبير الاقتصادي عامر شهداً في تصريح لـ«الوطن»، عما إذا كان هناك بالفعل بنى التحتية صالحة لاستخدام استثمارات جديدة في ظل الاختناقات بتامين رفاف الطاقة وتوريد المشتقات النفطية وعدم وجود عمالة تتجه الهجرة، والدخول الضعيف غير القادر على خلق مستهلك لما ستنتجه هذه المشاريع الاستثمارية وترابع الطلب في الأسواق، معتبراً أن قانون الاستثمار الجديد لا يعدإنجازاً وإنما وسيلة فقط للوصول إلى غاية يجب أن توفر لها كل البنية التحتية التي تسعد على تحقيق أهدافها.

الوضع لا يشجع مستثمري الخارج

ويرى شهداً أن دخول استثمارات جديدة يؤدي إلى طرح كتلة تقديرية جديدة للتداول في الأسواق التي تعاني أساساً من حالة تضخم كبيرة فكيف إذا تم طرح هذه الكتلة؟ لافتًا إلى جانب أغفله دارسو هذا القانون برأيه، وهو عدم تحديد نسبة التضخم المسموح بها للوقوف عندها، مستغرباً من طرح قانون الاستثمار في سوق يعيش حالة ركود تضخمية، وفي ظل دراسة اقتصادية ضبابية غير واقعية ولا تمت للواقع بصلة، مؤكداً أن الوضع الحالي لا يشجع أحداً، مستثثراً أن الممنوعة لا يلي طموحات وأحلام الهيئة.

فلا كانت هناك انفراجات لكان استثمارات هائلة، مضيفاً: يجب ألا ننسى أن هذه المشاريع حصلت على إجازات الاستثمار خلال فترة ٣٠ يوماً فقط، في الوقت الذي كان ذلك يحتاج إلى عام كامل على أقل تقدير، موضحاً أنه وب مجرد الحصول على إجازة الاستثمار يستطيع المستثمر البدء بتنفيذ المشروع واستيراد الآلات والتجهيزات وكل ما إلى ذلك.

وبين ديار أن جميع هذه المشاريع ليس لها أي منتج حالياً، لكونها في طور التأسيس وتجهيز البنية التحتية، علماً أن أي مشروع جديد يحتاج إلى فترة تأسيس تتراوح بين عام وخمسة أعوام وذلك حسب نوعه وضخامتها.

٢٠٤٨ فرصة عمل جديدة

وتوقع ديار أن توفر هذه الاستثمارات ٢٠٤٨ فرصة عمل، موضحاً أنه لم يتم تعين إلا جزء من هؤلاء العمال وذلك وفق الحاجة الحالية في مرحلة التأسيس، أما البقية فسيتم تعينهم تباعاً خلال مراحل تطور المشاريع، ووفقاً لذلك لا يمكن لمس زيادة الاستهلاك في الأسواق والكتلة المالية التي ستتضخم جراء أجور هؤلاء العمال بالشكل الفعلي إلا عندما تبدأ هذه المشاريع بالإنتاج.

وأكمل مدير الهيئة وجود الكثير من الفرص الاستثمارية للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، متوقعاً مزيداً من الإقبال بالنسبة للمستثمرين والدليل على ذلك حجم طلبات مشاريع الاستثمار المقدمة، مضيفاً: نحن نجذب المستثمر الجدي فقط، حيث أصدرنا قراراً بعدم جواز التنازل عن المشروع إلا لحين الإنتاج الفعلي، وبذلك تكون قد قطعنا الطريق على السمسارة والوسطاء، مشيراً إلى أن الحكومة أعطت اهتماماً كبيراً للاستثمار، والدليل على ذلك

تفاهم بين «المالية» و«العقاري» يسمح بدفع الضرائب إلكترونياً

الأعمال وتبسيطها وتحسين عمل الإدارة
فع جودة الخدمات المقدمة للمكالمين
النافدة الواحدة.

بـ سوريا المركزى قد أوضح بخصوص
الإلكترونى أنه مجرد اكتمال شركة الدفع
انية سيمت ربط منظومات الدفع الإلكترونى
صرفًا عاملًا ثم مع مصارف القطاع العام
بودوا مكتبة لاستكمال الرابط فيما بينها ما
بع شريحة المستفيدين من خدمات الدفع
نه إلى جانب عملية الرابط بين المصارف تم
لتطبيقات الهاتف الجوال ورمز الاستجابة
آن لعدد من المصارف بهدف توسيع
عاملين معها في مجال الدفع الإلكتروني؛
انت متابعة التحديث والتطوير لوسائل
التطورات العالمية وتكون نقطة الاتصال
ي والوصول إلى الحكومة الإلكترونية.

التسريع الضريبي وتأمينها وكان موضوع الإلكترون بين نحو التي تبنّى يؤدي إلى الإلكترون من تراخيص السريع خيارات مؤكداً أن الدفع لم للتحول إلى الاستهلاكي مباشره عبر المصارف (حالياً المصرف العقاري) ولمديرية مالية محافظة دمشق.

وأفاد بأن وزير المالية وجه بالعمل على إدخال ضرائب جديدة إلى خدمة الدفع الإلكتروني في مثل دفع الضريبة على الدخل لملكي الأرباح الحقيقة وغيرها، بهدف توسيع مروحة الخدمات المبسطة التي تقدمها الهيئة العامة للضرائب والرسوم بما يخدم المكلفين.

ويأتي التوجه نحو تطبيقات الدفع الإلكتروني والتوسيع فيها لدى وزارة المالية بالتزامن مع تطوير التشريعات الضريبية، حيث تم الاتفاق على تطوير التشريعات الضريبية وفق سارين: يعتمد المسار الأول على تطوير جوانب محددة على المدى القصير نظراً لصعوبة معالجة هذه الجوانب وإنعكاسها على المكلفين بشكل إيجابي.

أما المسار الثاني فيشمل التعديلات على المدين المتوسط والبعيد ويتضمن تغييرات كبيرة في النظام الضريبي بما يتوافق مع تطور الواقع الاقتصادي، ومنح الأولوية حساب أو بطاقة مصرافية دفع التزاماته المالية عبر تحويلها إلى حسابات المالية المفتوحة لدى المصرف وبمتوفّر نقطة بيع في الدائرة المالية تصبح عملية الدفع أبسط وأسرع إضافة إلى أن كلاً من ضريبة ريع العقارات والدخل المقطوع متوفّرة حالياً في خدمة الدفع الإلكتروني عبر الربط مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، التي يدورها ترتبط مع عدد من المصارف، مبيناً أن هذه الخدمة متوفّرة لدى المصرف العقاري وخلال الأسبوع القادم ستكون متوفّرة أيضاً لدى المصرف التجاري السوري، موضحاً أن الهدف من ذلك هو تخفيف العبء عن المكلفين وعدم تحميّلهم أي جهد أو عباء إضافي حيث تتيّح هذه الخدمة تسديد هاتين الضريبتين للمكلفين من بيته حسب وسائل الدفع الإلكتروني التي يوفرها المصرف.

وبين ونوس أنه سيتم خلال الشهر القادم الطلب إلى ملقي المنشآت السياحية التي ترغب بذلك تسديد رسوم الإنفاق

التحق «الوطن» مدير هيئة الاستئنافية مدين على دياب الذي أكد أن القاتن أعطى حواجز كبيرة للمستثمرين كالأعفاء الجمركية والحاواجز غير الضريبية وذلك على الرغم من التحديات والعقبات الاقتصادية التي عمد إلى تحويلها لفرص استثمارية، وبناء على ذلك تم تقديم الكاف من التضحيات بالموارد بالنسبة للمستثمر والنصف الواقع الذي خلقه هذا القاتن بالمغرب.

وأكمل دياب أن الهيئة منحت ٢٥ إجازة استثمار منذ صدور القانون بتكلفة ١٢٥١,٥ مليون ليرة، إجازة منها للقطاعات الصناعية الغذائية والاستخراج والكيماوية والدوائية وأربع إجازات في قفالة الكهرباء والطاقة، وقد كان لمحافظة رام الله ١٣ مشروعًا ولهمة أربعة مشاريع في دمشق وثلاثة مشاريع في حمص وأربعة في اللاذقية وحلب ومشروع واحد في السويداء، إضافة وفيما يخص الاستثمارات الخارجية فلدي رجال أعمال جاؤوا للاستثمار في سوريا دول الخارج وأكثرهم من العراق والإمارات وإيران.

وأشار دياب إلى أن القانون خصص حوالى إضافية للقطاعات المميزة كمشاريع الطاقة المتقدمة، حيث وصل التخفيف الضريبي إلى ٥٠% وتدل لمدة عشر سنوات، إضافة إلى منح إعفاءات جمركية تصل إلى ١٠٠% كما أن المجلس الأعلى للاستثمار استثنى هذه المشاريع من شرط الحصول على رخصة من وزارة الكهرباء في حال أقيمت بالبيئة الصناعية، مؤكداً أن أي مشروع ترخيصه ضمن المدن الصناعية يحصل على تسهيلات كبيرة ودعم حكومي.

كشف مدير عام هيئة الضرائب والرسو
لـ«الوطن» عن مذكرة تفاهم بين الـ
العقاري تسمح بتسديد كل الضرائب و
الكتروني عبر نقاط البيع (POS) التي
مدبريات المالية في المحافظات، حيث
من دمشق التي سبقت في المرحلة الأولى
نقطاً فيها، متوقعاً أن تدخل هذه الخدمة
مع بداية الأسبوع المقبل وبعدها يتم تطبيق
البيع في مديرية مالية محافظة ريف دمشق
نظراً لسرعة انتشار وتوزع مدبريات المال
في ريف دمشق مثل مالية الزبداني وجرمانا
وغيرها، ثم يتم التعميم على بقية المحافظات
ذلك من دون أن يتحمل المكلف أي عوملة
هذه الخدمة (صفر عمولة) حيث يمكن

الرئيس الأسد يوجه برفع سعر شراء القمح من الفلاحين
عرنوس: استلام كل حبة قمح من أولويات عمل الحكومة

الأمين لـ«الوطن»: لن يكون هناك أي نقص في كميات الطحين المخصصة للخبز

في اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها

وزير الصناعة يدعو الصناعيين للاستثمار في الطاقات البديلة ويؤكد أن الأولوية في تأمين الكهرباء للقطاع الصناعي

الدبس: الصناعة السورية أثبتت نفسها رغم كل التحديات

بدورهم تقدم العديد من الصناعيين بمطالب أصواتية إيجاد حلول لارتفاع أسعار الشحن والغرف التي تترتب على الإجراءات الروتينية نتيجة تأثير المخابر التي تتسبب في دفع غرامات مالية بمبالغ كبيرة، وضرورة إعفاء المواد الأولية الداخلية من الرسوم، إضافة إلى صناعة الأسمدة والزجاج من الرسوم،

وجوب تأمين الكهرباء وتوحيد أسعارها في جميع الصناعية وتتأمين مخصصات الصناعي من الماء التي لا يأخذ منها إلا جزءاً بسيطاً منها. وتؤمن إيجاد الاستيراد للمواد الأولية الغذائية مثل الذرة والبلي

نظرًا لصعوبة تأمينها أحياناً، كذلك الحصول على القروض سواء الخاصة أو العامة، وتسريع التمويل بالمستورادات، ومعالجة صعوبات الاستيراد والتوجهات الجمركية.

لتسرير عملية التعافي الاقتصادي، واستثناء المدن والمناطق الصناعية من التقنين الكهربائي ضمن برامج معينة.

وتشدد الدبس على أن هذه القرارات وغيرها من القرارات الداعمة للعمل الصناعي خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، منها صدور قرار مصرف سوريا

لاستمرار العملية الإنتاجية وتوفير كل السلع في الأسواق المحلية وتقليل المعوقات التي تعرقل قاعدة دون التقيد بسقوف الإقراض، والأهم توسيع قائمة

المشاريع التناهية للمنتجات الوطنية في أسواق

كبيرة وتقوم بمتابعة حثيثة لكل القضايا من خلال الاجتماعات مع الفريق الحكومي ونقل مطالب

وتحصيات الصناعيين، وأسفر ذلك عن صدور العديد من القرارات الداعمة للعمل الصناعي خلال العام

الجاري وارتفاع أسعار المواد الأولية وحوامل الطاقة أجور الشحن، ما جعل العملية الإنتاجية تمر بأخطار

تحديات.

بعد من تعزيز الإنتاجية والاعتماد على ذاته، بدءاً من تحويل موضوع الكهرباء أكد صياغ أن القطاع الصناعي، الأولوية في تأمين الكهرباء، ودعا الصناعيين إلى الاستثمار بالطاقات البديلة مبيناً أهميتها وانعكاسها على الصناعة الوطنية.

دوره أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر عقد الماضي من تالي أزمات وما تبع ذلك من حصار

الاقتصادي وعقوبات طالمة طالت القطاعات الحيوية، وتضييق الموارد الكبيرة على مستوى الاقتصاد

الوطني، مما جعل العملية الإنتاجية تمر بأخطار

جديدة.

وكذلك بين أن غرفة صناعة دمشق وريفها بالمشاركة مع

حكومة وبالتعاون مع الصناعيين تبذل جهوداً